مدخل تاريخي للعدالة المكانية

https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/19463138.2026.2641854?scroll=top&needAccess=true#d1e1785

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

1.مقدمة

نشأ خطاب العدالة المكانية نتيجةً لتغيرات هيكلية في المدن ومنظورات نقدية ضمن النظريات الماركسية التي كانت تفتقر إلى البعد المكاني، ليتطور لاحقاً إلى إطار معياري وعملي وشامل في مجال السياسات والتخطيط المكاني .(Dadashpoor and Dehghan 2025) وقد أدت هذه التغيرات الهيكلية -التي تشمل مزيجاً من التطورات الخطابية والاقتصادية والأيديولوجية والاجتماعية التي رسخت نفسها كنموذج سائد في كل حقبة- إلى نقطة تحول في تشكّل العدالة المكانية وتطورها(Moore 1995; Meppem 2000; Schmidt 2011) .وتُعد الثورات الصناعية من أبرز التطورات الجوهرية التي أعادت تشكيل التسلسلات الهرمية المكانية في سياق تطور الرأسمالية، وأسست لواقع من الظلم وانعدام المساواة في المدن . وقد أحدثت كل ثورة صناعية تحولاً في ديناميكيات العدالة المكانية، مما أدى إلى تطورات اجتماعية-مكانية (Sharma and Singh 2020; Groumpos 2021).

لم تكتفِ **<u>الثورة الصناعية الأولى</u>** (1760–1840) - كونها نقطة تحول في التطورات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة- بتغيير أساليب الإنتاج فحسب، بل أدت أيضاً إلى إعادة تعريف علاقات القوة وإعادة هيكلة الأنسجة المكانية الحضرية .(Coleman 1956; Hobsbawm 1972; De Vries 1994) ومع ظهور طبقات اجتماعية جديدة، بما في ذلك البروليتاريا والبرجوازية، فاقمت هذه الحقبة من الانقسامات الطبقية وعجّلت بنمط تركز السكان في المدن الصناعية . وخلال هذه الفترة، ورغم النمو الاقتصادي، أدت عملية التصنيع إلى تفاقم "الظروف السيئة للحياة الحضرية"، بما في ذلك الاكتظاظ السكاني والتلوث واستغلال العمالة .(Hobsbawm E 1992; Hobsbawm EJ 1992) مع الانتقال إلى **<u>الثورة الصناعية الثانية</u>** (1870–1914)، سهّل انتشار تقنيات مثل الكهرباء عمليات الهجرة واسعة النطاق من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية .(Redford 1964; van Leeuwen et al. 2023; Burr 2025) وقد أعادت حركات الانتقال السكاني هذه إنتاج أشكال من التفاوت وعدم المساواة والظلم المكاني، تجسدت في ظهور أحياء فقيرة ومهمشة، ونقص في البنية التحتية الصحية، وفصل طبقي ومكاني .

ولا تُعد أوجه التفاوت هذه مجرد نتاج للنظام الاقتصادي فحسب، بل هي حصيلة تفاعل معقد بين آليات السوق والعلاقات الاجتماعية .(Harvey 1976, 1992; Beckert 2009) وكشفت الأزمات اللاحقة، مثل "الكساد الكبير" عام 1929، عن عجز السوق الحرة عن معالجة المشكلات الحضرية، مما مهد الطريق لتدخل الدولة .(Florida and Jonas 1991; Sen 2009; Hall 2014) ومع ظهور "دولة الرفاه" في الغرب بعد الحرب العالمية الثانية، تحول التخطيط المكاني إلى أداة لتنظيم علاقات القوة والحد من مظاهر الظلم .(Steinmetz 1993; Brenner 2003, 2004) وقد هدف التخطيط المكاني في تلك الحقبة -من خلال مشاريع مثل إنشاء المدن التابعة (satellite towns) في بريطانيا- إلى تحقيق إعادة توزيع عادلة للموارد والحد من الزحف العمراني سعت الولايات المتحدة أيضاً إلى الحد من تركز السلطة في

المناطق الحضرية الكبرى، وذلك من خلال سياسات تقسيم المناطق وتطوير المدن الجديدة (Brenner 2002; Katz 2002; Soja 2013) .

وفي تلك الحقبة، منحت المبادئ النفعية -التي تتبنى شعار "تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس"- الأولوية لتخصيص الحيز المكاني والموارد بما يحقق أقصى فائدة لغالبية السكان (Bentham 1996; Ikegbu and Diana-Abasi 2017; Sola 2023). غير أن هذه المبادئ واجهت انتقادات لكونها تعزز مصالح الطبقات الحاكمة(Forst 2014; Block 2021) ، وتركز على مفهوم كمي للسعادة (Mill 2022)، وتتجاهل حقوق الفئات الأضعف واحتياجاتها(Rawls 1958; Scanlon 1972) ، فضلاً عن رفضها للحريات الفردية .(Hayek 1966; Raz 1991) وفي المقابل، تسعى المبادئ المساواتية إلى تبني سياسات تضمن تكافؤ الفرص لجميع الأفراد، بغض النظر عن خصائصهم الاقتصادية أو الاجتماعية (Rawls 1971; Sen 2008; Fleurbaey 2017).

ومع بزوغ فجر **الثورة الصناعية الثالثة** في أواخر القرن العشرين، وتصاعد الانتقادات للمبادئ النفعية والمساواتية، اكتسبت المبادئ التحررية (الليبرتارية) -التي تشدد على الحقوق الفردية والملكية الخاصة- مزيداً من المؤيدين .(Grant 1991; Friedman 2007; Freeman 2011) ومع هيمنة هذه السياسات، تقلص دور الدولة في التخطيط المكاني والحضري بشكل ملحوظ، وحلت آليات السوق محلها لتصبح العامل الرئيسي المحدد لأنماط التنمية الحضرية(Brenner 2004; Ding 2004; Zhu 2004) . وخلال تلك الفترة، أدت ممارسات مثل خصخصة الأماكن العامة وإعطاء الأولوية للمشاريع الربحية - كالمراكز المالية والتجارية الفاخرة- إلى تفاقم التفاوت في فرص الوصول إلى الموارد والمرافق الحضرية .(Fainstein 2014; Stein 2019; Myers 2021) أدت هذه التطورات إلى تعميق الفجوات الاجتماعية والمكانية وتهميش السكان ذوي الدخل المنخفض .

استجابةً لآليات الظلم المكاني، شددت نظريات نقدية - مثل مدرسة فرانكفورت، و"نظرية الفعل التواصلي" لهابرماس، و"نظرية العدالة" لرولز - على ضرورة إعادة تعريف عمليات التخطيط العمراني بأسلوب ديمقراطي . وقد تباينت هذه الأطر النظرية - التي تركز على المشاركة العامة، والتوزيع العادل للفرص، والاعتراف بالحقوق الاجتماعية والمكانية للمواطنين - مع النماذج النيوليبرالية (Swyngedouw 2009) . وطُرحت فكرة لوفيفر حول "الحق في المدينة" - وما طوره هارفي بشأنها - كمطلب جماعي لاستعادة الحيز المكاني من الاحتكار الرأسمالي وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى المرافق الحضرية، وذلك استجابةً للمظالم الناجمة عن الخصخصة . فمن ناحية، اقترنت التطورات العمرانية في تلك الحقبة بهيمنة السوق وتحويل الحيز المكاني إلى سلعة؛ ومن ناحية أخرى، وفرت هذه التطورات منصةً لظهور خطابات نقدية وحركات اجتماعية تؤكد على العدالة المكانية وإضفاء الطابع الديمقراطي على عمليات التنمية (جدلية العدالة المكانية).

وقد أدى الركود الاقتصادي لعام 2008 والانتقال إلى **الثورة الصناعية الرابعة** إلى إعادة إنتاج أنماط الظلم المكاني بطرق معقدة .(Hadjimichalis 2011) خلال هذه الفترة، تجاوز خطاب العدالة المكانية المبادئ النفعية والمساواتية والليبرتارية، ليركز على النماذج اللامركزية والمشاركة المحلية والتقنيات الجديدة . ونظراً لهذه التغيرات، تطور مفهوم العدالة المكانية من مجرد مفهوم نظري بحت إلى مجال عملي ذي تأثيرات ملموسة على صنع السياسات . واليوم، يبرز هذا الخطاب بجدية في التحليلات النقدية للمكان والسلطة، وكذلك في تصميم السياسات الحضرية وتنفيذها (Stanley 2009; Datta 2018; Brown et al. 2019) .

يشهد مفهوم "العدالة المكانية" إعادة تشكيل ديناميكية بفعل التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى، بدءاً من التحضر الصناعي ووصولاً إلى العولمة النيوليبرالية (Peck and Theodore 2019; Dadashpoor et al. 2025) . تُعيد هذه التحولات باستمرار توليد مظالم مكانية، وتعميق الفصل المكاني، وخصخصة الحيز العام(Attoh Citation2023) ، وتفاقم الفجوات الرقمية ، بينما تحفز في الوقت ذاته خطابات وممارسات جديدة تسعى لتحقيق العدالة. يشير هذا إلى وجود علاقة جدلية مستمرة، حيث تعيد القوى الهيكلية إنتاج الظلم، بينما تحشد الحركات المضادة قواها حول مفاهيم معدّلة للعدالة.

ومع ذلك، غالباً ما تكتفي الأدبيات القائمة بدراسة جانب واحد فقط من هذه الديناميكية؛ إذ تعجز التحليلات التي تركز بشكل ضيق على النتائج التوزيعية أو الإنصاف الإجرائي عن تفسير كيفية تشكّل خطاب العدالة المكانية تاريخياً، وكيفية خضوعه للصراع وعمليات المؤسسة. ويشكل هذا الأمر فجوة نظرية واضحة، وغياباً لإطار تحليلي متكامل يربط بشكل منهجي بين الآليات الهيكلية للظلم وعمليات تشكّل خطاب العدالة. وللتعامل مع هذه الفجوة، تتبنى الدراسة منهجية التحليل التاريخي-الخطابي، وهي طريقة تتبع تطور الظروف المادية والصراعات الأيديولوجية. وتتجاوز الدراسة القراءات النظرية المجردة لتعيد بناء -بشكل تجريبي- كيفية تحوّل معنى المفهوم عبر التحولات الاجتماعية-التقنية الرئيسية، مقدمةً بذلك إطاراً ملموساً لفهم العدالة المكانية ليس كمثالية ثابتة، بل كساحة صراع تتطور جدلياً. ويوضح هذا النهج كيفية تفعيل مفاهيم العدالة المكانية على أرض الواقع، كما يوفر أساساً منظماً لنقد السياسات التي تغفل التعامل مع الأبعاد الهيكلية والخطابية للتفاوت الحضري.

يهدف هذا البحث -الذي يعتمد على منهجية تحليل الخطاب النقدي (CDA) وفقاً لرؤية نورمان فيركلو -(Fairclough 2013) إلى سد هذه الفجوة النظرية من خلال معالجة سؤال جوهري: كيف تطور خطاب العدالة المكانية وكيف أُعيد النظر فيه في ظل تفاعل جدلي مع التطورات والتحولات الأيديولوجية السائدة؟ ومن ثم، فقد أُنجز البحث لتحقيق هدفين رئيسيين: 1) تحليل الآليات النصية والخطابية والأيديولوجية وتلك المتعلقة بالتداخل بين الخطابات(interdiscursive) ، والتي لعبت دوراً في تشكيل هذا الخطاب وترسيخه في مجال التخطيط المكاني؛ و2) صياغة هذه النتائج في إطار تاريخي-خطابي منظم.

ومن خلال الكشف عن هذا التطور الخطابي، تجادل الدراسة بأن العدالة المكانية تمثل ساحة صراع جدلية يُعاد فيها إنتاج الخطابات النقدية في ارتباط وثيق بتلك التطورات. من هذا المنظور، لم يعد الانتقال من السياسات أحادية البعد إلى نهج متكامل وشامل - (Dadashpoor and Dehghan 2025) يدمج في آن واحد أشكال العدالة التوزيعية والإجرائية والتعددية والحوارية والعملية في التخطيط والسياسات الحضرية - مجرد خيار، بل ضرورة حتمية تفرضها تعقيدات العصر الراهن. ويتيح هذا الإطار التحليلي إعادة نظر نقدية في السياسات الحضرية، بحيث تتحقق العدالة المكانية لا بوصفها مثالاً مجرداً، بل كمشروع إجرائي يهدف إلى تقليص "الفجوة بين النظرية والممارسة"، ومعالجة "أوجه عدم المساواة المؤسسية" و"التفاوتات التي تعيد الأنظمة المهيمنة إنتاجها". ومن خلال الربط بين تحليل الخطاب وممارسات التخطيط المكاني، توضح هذه الدراسة كيف يمكن للسرديات القائمة على مبادئ العدالة أن تزعزع السياسات الحضرية التي تفرض نمطاً موحداً (متجانساً)، وذلك في ظل سياق يتسم بتغيرات تكنولوجية وديموغرافية متسارعة (Giacomelli and Musarò 2025; Hassen 2025) . تدعو الورقة إلى دمج أطر العدالة الجدلية في دورات التخطيط الحضري، وذلك لضمان تحقيق نتائج مكانية عادلة للمدن التي تواجه إرثاً صناعياً وتزايداً في التفاوت الاجتماعي.

تتألف الورقة من أربعة أقسام لتحقيق أهداف البحث: يختص القسم الأول بمنهجية البحث، حيث يوضح الأسس المنهجية وآليات تحليل الأبعاد النصية والخطابية والأيديولوجية وتلك المتعلقة بالتداخل الخطابي لمفهوم العدالة المكانية. ويعرض الجزء الثاني نتائج البحث مقسمة إلى ثلاثة محاور فرعية تشمل: 1) الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية، 2) الثورة الصناعية الثالثة، و3) الثورة الصناعية الرابعة. وعلاوة على ذلك، يتناول قسم النتائج جذور العدالة المكانية وأجيالها الخطابية في سياق هذه الثورات الصناعية الأربع. ويناقش الجزء الثالث نتائج التقييم النقدي وتحليل الدلالات الأيديولوجية للخطابات السائدة، مع تقديم إطار تحليلي لذلك. وأخيراً، يستعرض الجزء الرابع الآفاق الجديدة في دراسات العدالة المكانية.

2.**المنهجية**

تعتمد هذه الدراسة منهج تحليل الخطاب النقدي(CDA) ، مستندةً إلى إطار فيركلو (Fairclough) ثلاثي الأبعاد (النصي، والخطابي، والأيديولوجي)، وذلك لتحليل خطاب العدالة المكانية والكشف عن كيفية تشكيل الآليات التاريخية واللغوية والأيديولوجية لسرديات (اللا)عدالة المكانية الجدلية (Fairclough N Citation2013). يُبرز تحليل الخطاب النقدي دور اللغة في إضفاء الشرعية على هياكل السلطة المكانية أو مناهضتها . ويتعامل فيركلو مع الخطاب بوصفه ساحة صراع أيديولوجي، حيث تُبنى الحقائق الاجتماعية من خلال صراعات التناص .(Fairclough I and Fairclough N Citation2013) ومن خلال توسيع نطاق هذا النهج، يقدّم البحث نقداً لكيفية إعادة إنتاج مظاهر الظلم المكاني أو التصدي لها في النصوص الأكاديمية ونصوص السياسات، موفراً بذلك أداةً لتفكيك ديناميكيات السلطة الكامنة في الحوكمة الحضرية والبيئية. ويتمحور السؤال الرئيسي لهذا البحث حول: "كيف تطور خطاب العدالة المكانية وكيف أُعيد النظر فيه في ظل التفاعل الجدلي مع التطورات والتحولات الأيديولوجية السائدة؟" وللإجابة عن هذا السؤال، جرى تنظيم منهجية البحث على النحو الاتي:

2.1.**الإطار التحليلي**

من خلال توسيع إطار فيركلو، يطرح هذا البحث إطاراً مكوناً من أربع طبقات للكشف عن العلاقة الجدلية بين الهياكل والممارسات النقدية في الخطاب الحضري. وبناءً على ذلك، ومن خلال الجمع بين نموذج فيركلو ثلاثي الأبعاد (النصي، والخطابي، والأيديولوجي) ومتطلبات البحث، نُظّم تحليل البيانات في أربع طبقات مترابطة: 1. النصية؛ 2. الخطابية؛ 3. الأيديولوجية؛ و4. التفاعل بين الخطابات (Interdiscursive).

2.2.**جمع البيانات**

كما هو موضح في المخطط الانسيابي لمنهجية PRISMA ، أُجري بحث منهجي في قواعد البيانات خلال شهر يناير 2025 عبر منصات Web of Science و Scopusو Google Scholar باستخدام مجموعات محددة من الكلمات المفتاحية؛ وقد تم تحديث هذا البحث لاحقاً في ديسمبر 2025. يقتصر هذا البحث على النصوص المكتوبة باللغة الإنجليزية. وقد اتُّبعت الخطوات الاتية لاختيار المصادر من بين 557 وثيقة: **أولاً**، ولضمان دقة تحليل المصادر، تمت مراجعة الوثائق المجمعة باستخدام برنامج"EndNote" ، حيث تم تحديد وإزالة النسخ المكررة التي شملت 134 مصدراً. ساعدت هذه الخطوة في الفرز الأولي للمصادر ومهدت الطريق لاختيار أكثر دقة للنصوص.

وفي الخطوة **الثانية**، أُجري فحص أولي للموارد مع التركيز على معايير محددة؛ حيث أُعطيت الأولوية للمصادر التي كان فيها خطاب "العدالة المكانية" محوراً للنقاش، سواء بشكل مباشر أو ضمني. وانتقلت الأعمال التي وظفت أطر تحليل الخطاب أو كانت ذات صلة واضحة بمفاهيم مثل السلطة، والأيديولوجيا، وعدم المساواة، أو الظلم المكاني إلى المرحلة التالية. وفي المقابل، استُبعدت المصادر التي اعتمدت كلياً على بيانات إحصائية وكمية وافتقرت إلى نهج خطابي أو لغوي، كما استُبعدت الدراسات التي أغفلت الأبعاد الاجتماعية أو السياسية أو الخطابية للعدالة المكانية. وبعد عملية الفرز الأولي هذه، أُقصيت المصادر التي لم تستوفِ المعايير (وعددها 157 مصدراً)، وبقيت فقط المصادر المؤهلة لإجراء تقييم أعمق.

وفي الخطوة **الثالثة**، أُجري فحص ثانٍ؛ حيث دُرِس كل مصدر بالتفصيل ومن حيث المضمون ومدى توافقه مع أسئلة البحث الرئيسية وعمق تحليل الخطاب فيه. وخلال هذه العملية، استُبعد 86 مصدراً أغفلت مفهوم "المكان" كمكون أساسي، كما استُبعد 77 مصدراً قدمت نظرة سطحية أو تطبيقية لنظرية الخطاب وافتقرت إلى العمق التحليلي الكافي. وفي النهاية، تم اختيار 103 مصدرا علميا لإجراء التحليل النهائي. علاوة على ذلك، عدت الوثائق التي أُشير إليها ضمن هذه المصادر المائة والثلاثة مصادرَ ثانويةً أيضاً.

2.3. تحليل البيانات

خلال مرحلة إعداد البيانات، تم أولاً استيراد جميع المصادر المختارة (وعددها 103 مصادر) إلى بيئة برنامج .NVivo وضمن هذه المنصة، جرى تحديد البيانات النصية وتنظيمها بشكل منهجي من خلال عملية الترميز، مما أدى إلى إنشاء "عُقد موضوعية .(thematic nodes) "وفي هذه المرحلة، انصب التركيز التحليلي على العبارات والجمل والتصريحات التي عبرت عن مفهوم العدالة المكانية، أو فسّرته، أو برّرته، أو وصفته. وقد عُدّت أي عبارة تساهم بشكل جوهري في بناء هذا المفهوم "وحدة دلالية (meaning unit) " وصُنّفت تحت رمز مناسب؛ فعلى سبيل المثال، حُدّدت العبارة القائلة بأن "العدالة المكانية تُعنى بفحص تكافؤ فرص الوصول" كوحدة دلالية مستقلة، وأُدرجت ضمن العقدة الموضوعية المتعلقة بـ "الوصول " .(access)

2.3.1. استخلاص الرموز

لضمان إجراء تحليل دقيق ونقدي يتجاوز مجرد الوصف، تم تصدير مخرجات هذه العُقد من برنامج NVivo إلى ملف Excel . وقد أتاح نقل البيانات إلى Excel وضوحاً أكبر وسهّل الانتقال إلى مراحل أكثر دقة وعمقاً في التفسير النقدي، مما هيّأ الظروف الملائمة لتحديد الفئات الفرعية والفئات التحليلية النهائية. وقد استندت استراتيجية التحليل إلى نموذج فيركلو (Fairclough) الموسّع لتحليل الخطاب النقدي (Fairclough N, 2013)، وانتظمت في أربعة مستويات تحليلية؛ حيث بدأت العملية بـ "الترميز المفتوح" للوحدات الدلالية، التي شكلت حجر الأساس للتحليل.

ففي المستوى الأول (المستوى النصي)، جرى فحص كل وحدة تحليلية بالنظر إلى عناصر رئيسية مثل الكلمات المفتاحية المركزية، والتراكيب النحوية، والاستراتيجيات الخطابية المستخدمة، وهُوية وموقع المتحدث، وأنماط الشرعنة، وآليات ضبط الخطاب. ثم جرى توسيع وتعميق الرؤى المستخلصة من هذا المستوى النصي عبر ثلاثة مستويات إضافية. فعلى مستوى "الممارسة الخطابية"، وُجّه الاهتمام نحو المؤسسات المشاركة في إنتاج الخطاب، والقنوات التي يتم عبرها تداوله، وأنماط التمثيل السائدة. أما على

مستوى "الممارسة الأيديولوجية أو الاجتماعية"، فقد استكشف التحليل الروابط بين الخطاب وهياكل السلطة، والأيديولوجيات الكامنة، والآليات التي يتم من خلالها إعادة إنتاج عدم المساواة والظلم.

تناول هذا المستوى أيضاً الأصوات الحاضرة أو الغائبة في الخطاب، وكيفية تشكّل مفاهيم مثل الاختلاف والانحراف، وأشكال المعرفة التي تترسخ في نهاية المطاف من خلال الخطاب (Fairclough et al. Citation2002; Fairclough Citation2023) . وأخيراً، وفي المستوى **الرابع**، استُخدم التحليل "بين-الخطابي (interdiscursive analysis) "لفحص العلاقة بين الخطاب الجوهري للدراسة وخطابات كلية أوسع نطاقاً وذات صلة، فضلاً عن دور المؤسسات المؤثرة في الحفاظ على هذه التشكيلات الخطابية أو تحويلها. ومجتمعةً، وفّرت هذه العملية متعددة المستويات إطاراً شاملاً لإجراء تحليل عميق ونقدي.

2.3.2. **تشكيل الفئات والفئات الفرعية**

في هذه المرحلة، جرى فحص تطور الخطاب حول العدالة المكانية من منظور نقدي، مع إيلاء اهتمام خاص للفترات التاريخية ونقاط التحول الرئيسية التي صاغت نشأة مفاهيمها الجوهرية وتحولاتها. فعلى سبيل المثال، عُدّت الثورات الصناعية لحظات فاصلة كبرى، وتتبعت الدراسة آثارها الهيكلية على خطاب العدالة المكانية. وفي سياق هذه العملية، اعتُمد السياق التاريخي مبدأً تنظيمياً أساسياً لتطوير الفئات الفرعية والكشف عن العلاقات بين الرموز التحليلية؛ ونتيجة لذلك، جُمعت الرموز المترابطة ضمن كل فترة تاريخية في مجموعات متسقة، مما أدى إلى تشكيل فئات فرعية محددة زمنياً.

فعلى سبيل المثال، خلال الفترات التي سادت فيها خطابات "الاحتياج" و"التنميط" (أو التقييس)، عكست الرموز المستخلصة إلى حد كبير فهماً للعدالة المكانية يتمحور حول إتاحة الوصول والمساواة، في حين جرى تصور المدينة ذاتها بوصفها "آلة". وبالتوازي مع هذه التحولات، أُخذت بالحسبان مساهمات المنظرين الرئيسيين والمؤثرين في مفهوم العدالة المكانية، وعُكست مواقفهم النظرية بشكل مقصود في عملية تشكيل الفئات الفرعية. وقد تمخضت هذه العملية عن بناء خط زمني تاريخي تحليلي يمتد من عام 1725 إلى عام 2025، حُددت فيه المحطات التاريخية الحرجة كعوامل حاسمة في إعادة تعريف العدالة المكانية.

وفي الخطوة اللاحقة، دُمجت الفئات الفرعية المترابطة لإنتاج تسع فئات تحليلية شاملة:

(1) الأسس الاستعمارية وإعادة الهيكلة الحضرية المبكرة؛
(2) صعود التنميط والتخطيط القائم على "الاحتياجات"؛
(3) التكامل في مرحلة ما بعد الحرب ودولة الرفاه؛
(4) التحول المكاني والنقد الجذري؛
(5) التحول الجذري ومفهوم "الحق في المدينة"؛
(6) التحول النيوليبرالي والتماسك الإقليمي في سياق العولمة؛
(7) الأزمات المستمرة وتصورات المستقبل؛
(8) مرحلة ما بعد الأزمة المالية لعام 2008؛ و(9) جائحة كوفيد-19 والتحول الرقمي.

2.3.3. تشكُّل التحولات الخطابية

في المرحلة الثالثة، ومن خلال دمج تسع فئات موضوعاتية، جرت صياغة الإطار التحليلي ليضم "**الأجيال الخمسة للعدالة المكانية**": التوزيعية، والإجرائية، والتعددية، والحوارية، والممارسة العملية (التطبيق المعاش). وقد تمحور التحليل بشكل أساسي حول كشف الرابط البنيوي بين المحطات التاريخية الفارقة وظهور هذه الأجيال المتعاقبة. وسعى البحث في نهاية المطاف إلى فهم الكيفية التي شكلت بها التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى -تاريخياً- أفكار العدالة المكانية المتطورة، وكيف تأثرت هي أيضاً بتلك الأفكار. وفي هذه المرحلة، نُظِّمت الفئات الرئيسية وفقاً للتطورات التاريخية لتشكل الأجيال الخمسة المذكورة آنفاً؛ إذ تمثل هذه الأجيال، في جوهرها، لحظات قطيعة وتحول في مفهوم العدالة المكانية. ويمكن تفسير الانتقال من جيل إلى آخر من خلال تحديد وتحليل التحولات الخطابية والأيديولوجية وتلك المتعلقة بالتفاعل بين الخطابات (التحولات البين-خطابية).

أما في **المرحلة النهائية**، فقد أُعيد ترتيب جميع الموضوعات وفئاتها الفرعية لتشكل ثمانية عناصر تحليلية نهائية، تعكس التحولات النصية والخطابية والأيديولوجية وتلك المتعلقة بالتفاعل بين الخطابات في مجال العدالة المكانية. ويوضح هذا التنظيم الجديد كيف ينبثق كل جيل من أجيال العدالة المكانية عن ثمانية مكونات مفاهيمية: مفهوم المكان، والمحطة الفارقة، واللغة السائدة، والاستعارة المهيمنة، والدور المؤسسي، ومحور التركيز الرئيسي، والتناص، والنقد السائد. وبناءً على ذلك، يجري في هذه المرحلة -وعبر جدول تحليلي نقدي تتبع المفاهيم السائدة للعدالة المكانية من خلال هذه الأبعاد الثمانية.

لضمان جودة العملية التحليلية وقابليتها للتكرار، أُجريت جميع مراحل البحث - بدءاً من اختيار الوثائق ووصولاً إلى استخلاص البيانات وتحليلها - بشكل منهجي. وقد نوقشت نقاط الاختلاف والمسائل الغامضة وفُحصت في جلسات مشتركة بين المؤلفين. وللتحقق من صحة النتائج، استُخدمت استراتيجيتان رئيسيتان: **أولاً**، أسلوب "العينة النظرية" والمراجعة المستمرة للنصوص حتى الوصول إلى مرحلة "التشبع المفاهيمي"؛ و**ثانياً**، تقييم الصلاحية الداخلية للنتائج من خلال مقارنة الاستراتيجيات اللغوية، والتطورات المفاهيمية، وأنماط "الفاعلية الذاتية (agency) "للمواضيع المطروحة عبر النصوص المختلفة. وقد تم التوصل إلى التفسير النهائي من خلال الربط بين البيانات الخطابية والأجيال الخمسة للعدالة المكانية ضمن إطار يضم ثمانية مكونات مفاهيمية.

3. النتائج

يعرض القسم الاتي نتائج تحليل الخطاب النقدي، موضحاً التطور التاريخي (الجينيالوجي) لمفهوم العدالة المكانية ومجال ممارستها. وقد نُظمت النتائج ترتيبياً وفقاً للتحولات الخطابية التي أعادت تشكيل الحيز المكاني - وبالتالي خطاب العدالة المكانية ذاته - بشكل جذري. ويكشف التحليل عن تطور جدلي يمتد عبر خمسة أجيال خطابية متداخلة؛ إذ يبدأ بالجذور المجردة و"الجيل التوزيعي" الناشئ عن الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية. ثم يتتبع ثلاثة أجيال أخرى - الإجرائي، والتعددي، والحواري - التي تشكلت استجابةً لعمليات التحضر النيوليبرالية المرتبطة بالثورة الصناعية الثالثة. وأخيراً، يدرس الجيل المعاصر القائم على "الممارسة العملية(praxis) "، والذي برز نتيجة للأزمات والتحولات التكنولوجية المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة.

ومن الجدير بالذكر أن هذا التتبع التاريخي لا يكتفي برصد المسار النظري السائد في "الشمال" فحسب، بل يدمج بفاعلية وجهات نظر نقدية قادمة من الأطراف الأوروبية ومن "الجنوب العالمي". وتعمل وجهات النظر هذه على "توطين" السردية المهيمنة (أي وضعها في سياق محلي بدلاً من كونها معياراً كونياً

مطلقاً)، كاشفةً كيف شكلت الأنماط غير الرسمية، والاستعمارية، والنضالات المرتبطة بالبقاء، حيزاً موازياً وجوهرياً لبلورة مفهوم العدالة المكانية. وتُظهر النتائج أن كل جيل يمثل في آنٍ واحد نقداً لأوجه القصور في الجيل السابق، وتكيفاً مركباً مع الظروف المادية الجديدة لإنتاج الحيز المكاني وتفاوتاته.

3.1. **الثورتان الصناعيتان الأولى والثانية**

بتحولات اقتصادية هيكلية، وابتكارات نظرية، وحركات اجتماعية .(Soja Citation1989) وتأصل جذوره المفاهيمية بعمق في الاضطرابات التي صاحبت الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية، إذ أرست هاتان الثورتان الظروف المادية للظلم المكاني الحديث . وقد وفرت حقبة "التجريد" هذه (ما قبل عام 1950) المفردات التأسيسية والتوترات النقدية التي تبلورت لاحقاً لتشكل الجيل الأول الصريح من الفكر المعني بالعدالة المكانية، والذي ركز على قضايا التوزيع (1950–1965) .

3.1.1. الجذور التجريدية (ما قبل عام 1950)

لم تكن الثورة الصناعية الأولى (حوالي 1760–1840) والثانية (حوالي 1870–1914) مجرد فترتين شهدتا تغيراً تكنولوجياً، بل كانتا محركين لإعادة تشكيل الحيز المكاني؛ حيث أوجدتا طابعاً مؤسسياً لأنماط جديدة من الجغرافيا القائمة على التفاوت، مما مهد الطريق لجميع النقاشات اللاحقة حول العدالة . لقد عملت الثورة الصناعية الأولى وفق منطق الاستغلال الاستعماري والتراكم البدائي لرأس المال، وذلك من خلال الاستيلاء على الموارد من المستعمرات وتجريد السكان الريفيين من ممتلكاتهم عبر عمليات "التسييج ." أدت عملية التحضر الجماعي القسري هذه إلى نشوء أحياء صناعية فقيرة ومكتظة تعاني من أزمات مستمرة -وهي ظاهرة وُصفت لاحقاً بأنها "شكل جوهري من أشكال الظلم المكاني "واتسمت بكثافة سكانية هائلة ومستويات عالية من التلوث والاستغلال.

وقد مُورست السلطة المكانية بشكل متعمد عبر اقتصادات المزارع القائمة على التمييز العرقي (Hawthorne 2019) ونماذج تخطيطية مثل "باريس هوسمان"، التي وظفت التخطيط العمراني لفرض السيطرة الاجتماعية تحت ستار التجميل والتحسين الحضري . كما أدت الثورة الصناعية الثانية إلى تفاقم الفصل العمراني وتعزيز هيمنة الشركات من خلال نموذج "مدن الشركات" القائم على الوصاية الأبوية .(Shaw 2001)ومع فشل الرأسمالية القائمة على مبدأ عدم التدخل- (laissez-faire) وهو الفشل الذي بلغ ذروته في الكساد الكبير- تحول التوجه نحو تدخل الدولة والتخطيط التكنوقراطي Sabeel Rahman) (2011; Roberts 2013; Hall 2014) .

وتمثلت استجابة أوائل القرن العشرين، لا سيما في شمال أوروبا، في تبني نموذج يعتمد على التنميط (توحيد المعايير) والتخطيط القائم على تلبية "الاحتياجات .(Schmelzer 2016) "وقد سعى هذا التحول -المنتقل من تشريعات الصحة العامة القائمة على رد الفعل إلى التنميط الاستباقي- إلى تحقيق الإنصاف عبر توحيد الأنماط؛ ويتجلى ذلك بوضوح في المعايير السويدية للحد الأدنى لمواصفات السكن، وبيان "أكسيبتيرا " (Acceptera)، والمبادئ الوظيفية التي تبناها المؤتمر الدولي للعمارة الحديثة .(Pries 2022) (CIAM) وقد تبلور هذا المنطق الشمولي القائم على التوزيع العادل في نظريات مثل "نظرية المكان المركزي" لكريستالر(Getis and Getis 1966; Rocco 2014, 2025) .

غير أن هذا الإطار النظري والتقني المجرد لمفهوم العدالة كان ينطوي على تناقضات عميقة؛ ففي حين صاغ المنظرون مصطلح "العدالة الاجتماعية" وكرسوه في الخطاب السياسي (Moroni and De Franco 2024)، فإن أعمالهم أغفلت إلى حد كبير قضية العنف الاستعماري .(Spivak 1999) من منظور فلسفي، ناقشت نظريات العدالة النفعية (ميل، 2022)، والماركسية (ماركس وإنجلز، 2019)، والليبرالية المبكرة (رولز، 1958) قضايا التوزيع، لكنها تعاملت -إلى حد كبير- مع الحيز المكاني بوصفه وعاءً سلبياً؛ وفي الوقت نفسه، أضفت النماذج الإيكولوجية لـ "مدرسة شيكاغو" طابعاً طبيعياً على التفاوت المكاني كونه نتاجاً لآليات السوق (بارك وآخرون، 1925)، كما وظّفت لغة التخطيط تراكيب لغوية سلبية لتجريد الظلم من أبعاده السياسية (مامفورد، 2016).

ومع ذلك، كانت هذه الجذور المجردة حيوية؛ فقد أرست دعائم الجغرافيات المادية للظلم، وأطلقت منطقاً تقنياً-توزيعياً، ووفرت المفردات المفاهيمية — مثل القوة والأيديولوجيا والاغتراب — التي عملت الأجيال اللاحقة على إضفاء طابع جذري عليها .(Mohandesi et al. 2018) ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن وجهات النظر القادمة من "الجنوب العالمي" والمناطق الهامشية تتحدى هذه السردية الشمالية؛ إذ تكشف كيف شكلت كل من الممارسات غير الرسمية (أو ما يُعرف بـ "التوغل الهادئ") ، و"المساحات الرمادية" المنهجية(Yiftachel 2009) ، والمعارف البديلة حول العمران في الجنوب (De Satgé and Watson 2018)، أشكالاً متبيزة ومتداخلة من النضال على هذه الساحة العالمية غير المتكافئة.

3.1.2. الجيل التوزيعي: التحول الاجتماعي (1950–1965)

في ظل سياق ما بعد الحرب وبروز "دولة الرفاه"، تبلور الجيل الأول الصريح لخطاب العدالة المكانية حول نموذج توزيعي، ركّز على التخصيص العادل للموارد والفرص في الحيز المكاني ;(Pirie 1983 Cordelli 2015). وقد مثّل هذا التحول مرحلة تفعيل الأسس المجردة التي وُضعت خلال الحقبة الصناعية. لقد تشكّل هذا الجيل نتيجة للتفاعل بين الفلسفة السياسية والنشاط الاجتماعي ;(Honneth 1995 Edmunds and Turner 2005) . وقد وفّر فكر جون رولز — بمفهومه عن "حجاب الجهل" ومبدأ تكافؤ الفرص العادل — إطاراً أخلاقياً قوياً لتقييم عدم المساواة الجغرافية (Fainstein and Hirst 1995; Fainstein 2000, 2014) . وبالتزامن مع ذلك، عرّفت حركات الحقوق المدنية والحركات المناهضة للاستعمار الحيز المكاني كونه ساحة للصراع والإقصاء، مطالبةً بفرص عادلة للحصول على السكن والخدمات والفرص(Friedmann 1962; Davidoff 1965) .

وهكذا، أصبح الهدف الجوهري يتمثل في تحديد حالات التوزيع غير العادل ومعالجتها. أخضع المنظرون للتحليل النقدي الكيفية التي أعادت بها مؤسسات التخطيط في حقبة ما بعد الحرب -والتي كانت تعمل غالباً وفق نماذج حداثية وتكنوقراطية- إنتاج الظلم المكاني بشكل نشط ;(Allmendinger 2002 Abdelfatah et al. 2025) . وقد ركز هذا النقد على الكيفية التي أدت بها سياسات مثل تقسيم المناطق (التنظيم العمراني)، والتجديد الحضري، وإزالة الأحياء العشوائية إلى ترسيخ الفصل الطبقي والعرقي بدلاً من تخفيف حدته .(Friedmann 1963; Massey et al. 1994; Zipp 2013) وفي هذا السياق، عملت "الإيكولوجيا الاجتماعية التجريبية" -كما طورها الباحثون- على تفعيل هذا النقد من خلال رصد وتحديد مواقع الحرمان من الخدمات والتحيزات في فرص الوصول إليها، مما جعل أوجه عدم المساواة في التوزيع ظاهرة وقابلة للقياس الكمي(Jones et al. 2020) .

اتسم خطاب هذا الجيل بتوترات جوهرية؛ فقد قدمت الليبرالية الرولزية (نسبةً إلى جون رولز) بوصلة أخلاقية، لكنها واجهت انتقادات لافتقارها إلى آلية مكانية ملموسة. وفي المقابل، كشفت الانتقادات الماركسية -التي صيغت بقوة في كتاب ديفيد هارفي "العدالة الاجتماعية والمدينة -(Harvey 1973) "عن المنطق الرأسمالي الهيكلي الكامن وراء التنمية غير المتكافئة، غير أنها اتُهمت غالباً باختزال الظلم في الديناميكيات الطبقية وحدها، مع إغفال أبعاد العرق والنوع الاجتماعي . وعلى الصعيد اللغوي، دارت معركة استمرت فيها المصطلحات التخطيطية التكنوقراطية في إضفاء طابع "طبيعي" على الفصل المكاني (Dadashpoor and Alvandipour 2020)، بينما وظفت الحركات الاجتماعية والباحثون النقديون استعارات قوية -مثل "المدينة كآلة" للاستغلال -(Harvey 2010) لإضفاء الطابع السياسي على المشهد الحضري.

وهكذا، تمثل إرث "جيل التوزيع" في ذلك المزيج الحاسم بين الفلسفة المعيارية(Moody 2007) ، والنقد الهيكلي، وطاقة الحركات الاجتماعية. فقد أرسى هذا الجيل دعائم "العدالة المكانية" كمجال بحثي مشروع، وذلك عبر طرح حجج رصينة تؤكد أن للعدالة جغرافيا جوهرية ومؤثرة، تتمحور حول سؤال: **من يحصل على ماذا، وأين؟**(Mitchell 2003; Barnett 2011; Przybylinski 2022) . غير أن هذا التركيز على النتائج سرعان ما واجه تحدياً من جيل لاحق جادل بأن عدالة "عملية إنتاج الحيز المكاني" لا تقل أهمية عن النتائج ذاتها.

3.2.الثورة الصناعية الثالثة

أحدث أواخر القرن العشرين -الذي شهد الثورة الصناعية الثالثة، وهي حقبة تميزت بالإلكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا المعلومات وصعود العولمة النيوليبرالية- تحولاً جذرياً في كيفية إنتاج الحيز المكاني (Lefebvre and Nicholson-Smith 1991; van Leeuwen et al. 2023). ولم يقتصر هذا التحول على تحفيز ظهور جغرافيا جديدة لعدم المساواة فحسب، بل أدى أيضاً إلى الظهور الرسمي والتطور المتنامي لمفهوم العدالة المكانية كخطاب نقدي .(Soederberg and Walks 2018) فكّك المشروع النيوليبرالي البنية المكانية القائمة على التوزيع ودولة الرفاه التي ميزت الحقبة السابقة، واستبدلها بمنطقٍ يكرّس هيمنة السوق والخصخصة وتراجع دور الدولة . وقد أدى ذلك إلى نشوء مظالم مكانية عميقة، شملت عمليات "الارتقاء الطبقي العمراني (gentrification) "القسري، وتآكل الحيز العام، وتفاقم التنمية غير المتكافئة .(Hayek 2022) ومع ذلك، وفي استجابة جدلية قوية، أفرزت محركات الظلم هذه ذاتها مفهوماً أكثر رسوخاً وتعدداً للأبعاد حول "العدالة المكانية"، تبلور عبر ثلاثة أجيال متميزة ومتداخلة من الفكر والممارسة:

3.2.1.الجيل الإجرائي: التحول المكاني (1965–1980)

تمثلت الاستجابة الأولية لتزايد التفاوت في "تحول إجرائي"، نقل التركيز من النتائج التوزيعية إلى العمليات وعلاقات القوة التي تنتج حيزاً مكانياً غير عادل (Thomas 1979; Reynolds and Shelley 1985). وقد استمد هذا الجيل زخمه من "التحول المكاني" في النظرية الاجتماعية، الذي أعاد صياغة مفهوم المكان كونه بناءً اجتماعياً فاعلاً وليس مجرد وعاء سلبي (Soja 1989; Nussbaum 1992; Latour 2005; Warf and Arias 2008) . ومن الناحية الفكرية، دُفع هذا التحول قدماً بفضل تلاقي الفلسفة الراديكالية والحركات الاجتماعية (Miraftab 2009; Stavrakakis 2011; Pulido and De Lara 2018; Apostolopoulou et al. 2022) . فقد جادل هنري لوفيفر بأن المكان هو نتاج اجتماعي مشبع بعلاقات القوة، داعياً إلى "الحق في المدينة" كحق ديمقراطي (Lefebvre and

(Nicholson-Smith 1991, 1996) . كما دمجت نظرية ديفيد هارفي بين الاقتصاد السياسي الماركسي والتحليل الجغرافي، مقدمةً نقداً للتحضر الرأسمالي باعتباره عملية "تراكم عن طريق نزع الملكية" (Harvey 2010) .

وقد استهدف هذا النقد التخطيط التكنوقراطي الذي يُفرض من أعلى إلى أسفل، والمميز لحقبة الحداثة (Watson 2006; Vincze 2021; Wang and Gu 2023) . وكشف المنظرون كيف عملت مؤسسات وخطابات التخطيط - مستخدمةً لغة تبدو محايدة مثل "التجديد الحضري" أو "النمو العضوي" - كأدوات للسيطرة الاجتماعية، مما أضفى شرعية على الفصل والتهجير (Foucault 1984; Smith 1997) . وعلى أرض الواقع، جسدت حركات مثل "الحظر الأخضر (Green Bans) "في سيدني مبادئ العدالة الإجرائية هذه، حيث استخدمت العمل المباشر لمناهضة مشاريع التنمية غير الديمقراطية وتأكيد سيطرة المجتمع المحلي على مستقبل المناطق الحضرية (Burgmann and Burgmann 1998; Iveson 2011) . تمثّل الإرث الجوهري لهذا الجيل في حجته التأسيسية القائلة بأن العدالة المكانية الحقيقية تتطلب ممارسات ديمقراطية وإجرائية في عملية "إنتاج المكان"، وليس مجرد إنصاف متساوٍ في توزيعه.

3.2.2. جيل التعددية: التحول نحو المقاييس المكانية (1980–1995)

مع تسارع وتيرة العولمة النيوليبرالية، شهدت نظرية العدالة المكانية تحولاً في منظور المقاييس المكانية، حيث وسّعت إطارها المفاهيمي ليشمل معالجة أشكال الظلم المترابطة عبر مستويات متعددة: المحلية والوطنية والعالمية (بشقيها الشمالي والجنوبي) . وقد تجاوز هذا الجيل -الذي يُوصف بـ "جيل التعددية"- الانتقادات التي كانت تتمحور حصراً حول الطبقة الاجتماعية، ليتبنى وجهات نظر نسوية وما بعد استعمارية ومناهضة للعنصرية، مما أضفى طابعاً تقاطعياً جوهرياً على الخطاب . كما شهدت هذه الفترة أول استخدام رسمي لمصطلح "العدالة المكانية" في الخطاب الأكاديمي (O'Laughlin 1973; Reynolds 1981; Pirie 1983; Soja 2009) .

لقد كان التقدم النظري في هذا المجال كبيراً؛ إذ أكدت أعمال إدوارد سوجا (Edward Soja) حول الجدلية الاجتماعية-المكانية على مبدأ التكوين المتبادل بين المكان والمجتمع(Soja 1989, 1996) . وفي المقابل، قدمت مناقشات "يونغ (Young) "نقداً جوهرياً للنماذج التي تقتصر على التوزيع والإجراءات، مجادلةً بأن العدالة تستلزم الاعتراف بالاختلافات بين المجموعات وتفكيك أشكال القمع الممنهج (Young 2002, 2020) . وجاءت هذه التعددية الفكرية استجابةً مباشرةً لتداعيات العصر النيوليبرالي، المتمثلة في التفتت الاجتماعي، وظاهرة "العلامة التجارية للمدينة(urban branding) "، وخصخصة الفضاء العام، وخطابات "التنافسية الحضرية .

والأهم من ذلك، شهدت هذه الفترة أيضاً حضوراً قوياً لوجهات نظر نابعة من الأطراف ودول الجنوب العالمي، مما شكل تحدياً للتركيز على الشمال الذي هيمن على النظريات السابقة . وقد سلط الباحثون الضوء على كيفية تفاعل السياسات النيوليبرالية مع الموروثات الاستعمارية، مما أدى إلى نشوء مشهديات فريدة لما يُعرف بـ "المساحات الرمادية" . كما كشفت الأبحاث التي تناولت المجتمعات المهمشة (Vincze Citation2014) والقطاعات غير الرسمية في الجنوب العالمي أن النضالات من أجل العدالة كانت تتمحور غالباً حول قضايا السكن الأساسي والبقاء على قيد الحياة، وذلك من خلال آليات مثل "التوغل الهادئ" (Bayat Citation2000) و"البنية التحتية" ذاتية التنظيم .(Simone Citation2004) وهكذا، رسّخ

هذا الجيل المتعدد الرؤى مفهوم العدالة المكانية بوصفها "ساحة صراع على السلطة" تتعدد فيها المستويات ، مما يستدعي إيلاء الاهتمام لمسائل الاعتراف والهوية بقدر الاهتمام بمسائل إعادة التوزيع والإجراءات.

3.2.3. الجيل الحواري: التحول الثقافي (1995–2008)

شهدت الحقبة التي سبقت الأزمة المالية تحولاً ثقافياً تبلور ليُشكل ما يُعرف بـ "الجيل الحواري " (Moore Citation1995; Jones et al. Citation2019). وقد سعى هذا الإطار إلى تفعيل مفهوم العدالة من خلال دمج مبادئ الاعتراف والإجراءات في ممارسات ملموسة تشمل التخطيط التشاركي والديمقراطية التداولية. وقد تحقق الترسخ النظري لهذا التوجه بفضل نموذج نانسي فريزر الثلاثي للعدالة، الذي يرتكز على أبعاد إعادة التوزيع والاعتراف والتمثيل، ليصبح بذلك حجر الزاوية في التحليل المكاني (Fraser Citation1995) . عمل إدوارد سوجا في كتابه "السعي نحو العدالة المكانية .Soja et al) " (2011 على صياغة هذه الأفكار ودمجها، داعياً إلى تبني منظور مكاني نقدي في كافة النضالات الرامية لتحقيق العدالة الاجتماعية(Iveson 2011; Soja 2013) . وعملياً، ناصر هذا الجيل أساليب الحوار التفاعلي، والتخطيط التعاوني، والبحث الإجرائي التشاركي بوصفها وسائل لردم الفجوة بين النظرية النقدية والممارسة الميدانية .

شهدت تلك الفترة محاولات لإضفاء الطابع المؤسسي على العدالة المكانية، بدءاً من "قانون المدينة" الرائد في البرازيل ووصولاً إلى اعتماد الاتحاد الأوروبي الرسمي لمبدأ "التماسك الإقليمي" كهدف سياساتي (Madanipour 1996; Madanipour et al. 2017, 2022; Uwayezu and de Vries 2019) . ومع ذلك، غالباً ما اتسمت هذه الأطر الرسمية بوجود حالة من التوتر مع الواقع المعاش في المناطق المهمشة؛ حيث كان النضال من أجل العدالة يتخذ شكل مقاومة يومية ودفاع عن المستوطنات غير الرسمية في مواجهة التهجير(Lacey 2005; García-Lamarca 2017) . وتمثّل الإرث الأبرز لهذا الجيل -الذي تبنى نهج الحوار- في إصراره على ضرورة الإنتاج المشترك والديناميكي للعدالة، وذلك من خلال حوار شامل ونقد مستمر لموازين القوى.

3.3. **الثورة الصناعية الرابعة**

لقد غيّر العصر الحالي -الذي تشكّل بفعل الأنظمة السيبرانية-الفيزيائية للثورة الصناعية الرابعة (IR4) -بشكل جذري المشهد الذي تُفهم وتُسعى فيه العدالة المكانية (Do Livramento Gonçalves et al. 2021) . وتتميز هذه الثورة بالرقمنة الشاملة، والذكاء الاصطناعي، ورأسمالية المنصات، مما أدى إلى تسريع وتيرة عمليات الإنتاج المكاني وتفاقم التفاوتات المكانية وزيادة تعقيدها (Lutz 2019; Rosol and Blue 2022; Tedeschi 2024) . وقد حفزت هذه الحقبة -التي انبثقت من تداعيات أزمة عام 2008 واتسمت بتفاقم حالات الطوارئ المناخية والصحية العامة- تحولاً حاسماً نحو التركيز على "الفاعلية " (agency)في خطاب العدالة المكانية (Elder-Vass 2010; Eteläpelto et al. 2013; Lindquist 2022) . وكانت النتيجة ظهور "جيل الممارسة العملية (Praxis Generation) "للفترة (2008–2025)، الذي يتجاوز النقد النظري ليؤكد على أطر عمل قابلة للتطبيق ومتعددة المستويات، تدمج بين الحراك الشعبي، والسياسات المؤسسية، والنقد التكنولوجي في سياق السعي الديناميكي لتحقيق العدالة.

3.3.1. جيل الممارسة العملية: التحول نحو الفاعلية (2008–2025)

يمثل "جيل الممارسة العملية (Praxis Generation) "وتجسيداتها الواقعية مزيجاً وتصعيداً للخطابات السابقة، حيث يتميز بالإصرار على تبني أطر عمل قابلة للتنفيذ والانخراط المباشر في مواجهة التحديات الوجودية للقرن الحادي والعشرين(Kemmis 2010; McKittrick 2015) . ويتسم هذا الجيل بتحويل مبادئ العدالة إلى نصوص قانونية، ومواجهة التحديات المرتبطة بالتحولات الرقمية والمناخية، والإدراك الواضح للواقع المتباين بين عوالم السياسات الرسمية والمساحات غير الرسمية . أدت الأزمة المالية لعام 2008 إلى تقويض شرعية التخطيط العمراني النيوليبرالي القائم على النمو، مما أفسح المجال لانتقال مفهوم "العدالة المكانية" من مجرد نقد أكاديمي ليصبح ركيزة أساسية في صياغة السياسات واستراتيجيات الحركات الاجتماعية(Adegeye and Coetzee 2019; Jones et al. 2020) .لقد كشفت هذه الأزمة بوضوح عن حدود التحضر الذي تقوده قوى السوق، وأعادت إحياء النقاشات العالمية حول "الحق في المدينة"، مؤكدة أن السعي نحو العدالة المكانية يظل عملية تفاوضية متطورة ومثيرة للجدل العميق بشأن الآفاق المكانية للديمقراطية(Hadjimichalis 2011; Hadjimichalis and Hudson 2014) .

وقد وفرت الكتابات التأسيسية الجسر النظري لهذا التحول، داعيةً إلى تبني مبادئ الإنصاف والتنوع والديمقراطية كأهداف قابلة للقياس(Fainstein 2014; Uitermark and Nicholls 2017) . وقد حفز ذلك جهوداً ملموسة لإضفاء الطابع المؤسسي على هذه المبادئ، لا سيما في دول الشمال العالمي ومناطق نفوذها؛ إذ طوّر الاتحاد الأوروبي سياسة تماسك "قائمة على المكان" من خلال آليات مثل "الأجندة الإقليمية 2030 "، في حين أدت تشريعات بارزة - مثل "قانون رفاهية الأجيال القادمة" في ويلز - إلى ترسيخ مبادئ العدالة بين الأجيال والتنمية المستدامة قانونياً ضمن أطر الحوكمة (Jones et al. 2020; Do Livramento Gonçalves et al. 2021) .

ومع ذلك، فإن سردية التقنين التدريجي هذه تعيش حالة من التوتر العميق مع حقائق موازية؛ ففي الأطراف الأوروبية، غالباً ما تُكرِّس أموال الاتحاد الأوروبي واستراتيجيات الدول المظالم التاريخية. ففي رومانيا، على سبيل المثال، تُستبعد مجتمعات "الروما" -العالقة في مستوطنات غير رسمية أو "غير قانونية"- بشكل ممنهج من الاستثمارات التنموية، وتتحول أماكن عيشهم إلى "مساحات رمادية" دائمة من الإهمال داخل الاتحاد نفسه(Vincze 2013, 2014, 2019; Vincze et al. 2019; VinczE 2024) . وهنا، لا تُعد العدالة مجرد معيار للسياسات، بل نضالاً يومياً ضد العنصرية البيئية وإهمال الدولة (Vincze et al. 2023) . وبالمثل، ففي حين عمل "الشمال العالمي" على صقل نماذج المشاركة، سار جزء كبير من العالم الذي يشهد توسعاً حضرياً وفق منطق "الناس كبنية تحتية(Simone 2004) "؛ حيث تتحقق العدالة من خلال التعدي الجماعي الهادئ للفقراء لانتزاع حقهم في السكن والخدمات الأساسية(Bayat 2000) . وتُبرز هذه الفجوة النقد الحضري القادم من "الجنوب"، والذي يرى أن أطر الشمال تفتقر إلى الأدوات المناسبة للتعامل مع الأنماط الحضرية غير الرسمية والقائمة على استراتيجيات البقاء، وهي الأنماط السائدة عالمياً (Watson 2016, 2019; De Satgé and Watson 2018) .

لقد وسّع "جيل الممارسة العملية (Praxis Generation) "بشكل جذري مضمون العدالة المكانية ليشمل أبعاداً جديدة وملحة . فقد أصبحت العدالة المناخية جزءاً لا يتجزأ من التحليل المكاني، مسلطةً الضوء على تعرض المجتمعات الفقيرة بشكل غير متناسب للمخاطر البيئية والنزوح المناخي، وهي ديناميكية وُصفت بأنها "فصل عنصري مناخي(Schlosberg 2013; Legg 2021) " . وفي الوقت نفسه، برزت "الفجوة

الرقمية" كمجال حيوي وهام للبحث والتحليل، حيث سُلِّط الضوء على كيفية قيام الحوكمة الخوارزمية، ومبادرات "المدن الذكية"، و"الاستعمار الرقمي" بإعادة إنتاج التفاوتات المكانية وتعميقها (Kitchin 2016; Crawford 2021; Tedeschi 2024) . وقد كشفت جائحة كوفيد-19 بوضوح قاسٍ عن مواطن الضعف المتشابكة هذه، إذ عملت بمثابة اختبار ضغط "حيوي-سياسي (biopolitical) " أدى إلى تكثيف المراقبة في المناطق المهمشة، بالتزامن مع الكشف عن تفاوتات رقمية وصحية صارخة (Beaunoyer et al. 2020; Do Livramento Gonçalves et al. 2021) .

كما تطورت لغة الحديث عن المكان ذاتها لتستوعب هذا التعقيد؛ إذ حلّت الاستعارات القائمة على العلاقات محل الاستعارات الساكنة، فأصبح يُنظر إلى المكان بوصفه "نظاماً بيئياً ديناميكياً (DeLanda 2006) " أو "مخطوطة متعددة الطبقات(Fuller and Moore 2017) (palimpsest) "، مما يبرز العمق التاريخي وتداخل الفاعليات. وفي حين انتقدت مقولة "البيانات هي النفط الجديد (Zuboff 2019) " الاقتصادات الرقمية القائمة على الاستغلال والاستخراج، خضعت مصطلحات مثل "المدينة الذكية" و"المرونة الحضرية" للتحليل النقدي لكشف ما تنطوي عليه غالباً من هيمنة تكنوقراطية تتخفى وراء قناع من الحياد . وعلاوة على ذلك، تحدى الباحثون النسويون وما بعد الاستعماريين المصطلحات والمفاهيم ذات المركزية الأوروبية، ساعين إلى إعادة الاعتبار لأنماط الوجود (الأنطولوجيات) المهمشة، وإعادة تصوير المدن بوصفها "مختبرات للحرية" في مواجهة المنطق الاستعماري-الرأسمالي المستمر (McKittrick 2015; Roy et al. 2018) .

في نهاية المطاف، يتحدد جوهر "جيل الممارسة العملية (Praxis Generation) "من خلال تعامله مع تناقضات عميقة؛ فهو يناصر الفاعلية اللامركزية والممارسات المجتمعية — بدءاً من حركات الزراعة الحضرية ووصولاً إلى النضال ضد عمليات الإخلاء القسري — التي تضع "الحق في المدينة" موضع التنفيذ الملموس(Iveson 2011; Soja 2013) . ومع ذلك، يواجه هذا الجيل في الوقت ذاته محاولات المؤسسات القوية لاحتواء خطاب العدالة وتوظيفه لخدمة أجندات تروج لـ "التماسك الإقليمي" بالتزامن مع سياسات تقشف تمليها قوى السوق(Brenner 2019; Madanipour et al. 2022) . إنه يناضل من أجل نيل الاعتراف في أروقة صنع السياسات، بينما يشهد في الوقت نفسه عمليات نشطة لخلق "مناطق مهجورة" أو مناطق تخضع للإهمال والتخلي(Yiftachel et al. 2009; Fraser 2020) .

وعليه، فإن إرث هذا الجيل لا يتمثل في نظرية مكتملة ونهائية، بل في ضرورة ملحة باتت أكثر وضوحاً؛ فقد ترسخت العدالة المكانية كمشروع عابر للتخصصات ومتعدد المستويات، يتحتم عليه معالجة قضايا مثل التحيز الخوارزمي والنزوح الناجم عن التغير المناخي (Anguelovski et al. 2018) وسياسات السكن غير الرسمي في آن واحد. ويتوقف مستقبل هذا المشروع على ممارسة عملية متكاملة ويقظة، تعمل باستمرار على التفاوض بشأن العلاقة الجدلية بين المُثُل التحررية والمنطق السائد للإنتاج المكاني الرأسمالي والاستعماري، مطالبةً بامتلاك زمام الفاعلية ليس فقط في الحوار، بل في النسيج المادي والرقمي للحياة اليومية ذاتها.

4.المناقشة

يُظهر النموذج الجيلي الموضح في النتائج أن العدالة المكانية ليست مثالاً ثابتاً، بل خطاباً ديناميكياً يُعاد تحديد معالمه باستمرار بفعل الأزمات التاريخية والابتكارات النظرية. ويتبع هذا التطور نمطاً جدلياً واضحاً؛ إذ يبرز كل جيل لمعالجة أوجه القصور والتناقضات التي اتسم بها الجيل السابق، مدفوعاً بتحولات

أوسع نطاقاً في عمليات الإنتاج الاقتصادي للمكان. ويسلط التحليل الضوء على ديناميكيات محورية عدة ؛ **فأولاً**، يعكس تطور الخطاب - من التركيز على التوزيع إلى الإجراءات، والتعددية، والحوار، وصولاً إلى الفاعلية والممارسة المعاشة - فهماً متزايد التعقيد لمفهوم السلطة. فبينما تساءلت الأطر المبكرة عما يتم توزيعه بشكل غير عادل، عملت الأطر اللاحقة على مساءلة كيفية نشوء الظلم، وتحديد الفئات التي تعاني منه بشكل مباشر، واستكشاف الوسائل الكفيلة بمواجهته وإعادة تشكيل الواقع المرتبط به. يعكس هذا تحولاً من التركيز على النتائج إلى الانخراط العميق في العمليات والهويات وبنى السلطة .

ثانياً، تكمن توترات جوهرية ومستمرة في جغرافية إنتاج المعرفة؛ فالرواية السائدة - بدءاً من أعمال رولز (1971) وهارفي (1976) ووصولاً إلى سوجا (2009، 2011) - تنتمي في الغالب إلى "الشمال"، وتنبثق من الأزمات المحددة التي واجهها "القلب الرأسمالي". ومع ذلك، وكما يظهر في سياق التحليل، فإن هذه الرواية تظل ناقصة وغالباً ما تتسم بالطابع المحلي الضيق (أو "الإقليمي المحدود"). إن وجهات النظر القادمة من "الهامش الأوروبي" و"الجنوب العالمي" - والتي تركز على مفاهيم مثل الممارسات غير الرسمية (بيات 2000؛ روي 2005، 2013، 2014)، والتخطيط التمردي/المقاوم (ميرافتاب 2015)، و"المساحة الرمادية" (يفتاتشيل 2009، 2015) - لا تكتفي بإضافة دراسات حالة فحسب، بل تتحدى جذرياً الافتراضات الكونية (الشاملة) لنظريات التخطيط في الشمال (واتسون 2016؛ دي ساتجي وواتسون 2018). هنا، يلتقي الحق الإجرائي في المدينة بالحق المادي في الوجود، وتتصادم النماذج القائمة على الحوار مع منطق "التوغل الهادئ". ولا يُعد هذا التوتر خللاً، بل سمة تأسيسية للخطاب، إذ يسلط الضوء على **أن العدالة المكانية مشروع مجزأ ومتعدد المواقع، يخضع لتعريفات متنازع عليها عبر مشهد عالمي غير متكافئ.**

ثالثاً، تكشف عملية "مأسسة العدالة" في الممارسات الراهنة عن تناقض قوي؛ ففي حين يجري تقنين المبادئ ودمجها في القوانين (جونز وآخرون 2020) وسياسات الاتحاد الأوروبي، فإنها غالباً ما تتعايش مع منطق السوق وسياسات التقشف - التي تقوضها في الوقت ذاته - وتظل خاضعة لتأثيرهما (برينر 2019). وعلاوة على ذلك، قد تؤدي عملية التقنين هذه إلى تهميش وإخفاء أولئك الذين يقعون خارج التصنيفات الرسمية (فينتزي 2014).

و**أخيراً**، يشير توسع الخطاب ليشمل العدالة المناخية والرقمية إلى ضرورة تكييفه مع آفاق وتحديات القرن الحادي والعشرين. إن مواجهة "الفصل العنصري المناخي" (شلوسبيرغ 2013) و"الاستعمار القائم على البيانات" (زوبوف 2019) تتطلب توسيع القاموس التقليدي للعدالة المكانية ليشمل مفاهيم مثل الفاعلية غير البشرية، والحوكمة الخوارزمية، والمسؤولية العابرة للحدود الوطنية. لقد تطورت الاستعارات المجازية تبعاً لذلك، من اعتبار المكان "وعاءً" إلى كونه "نظاماً بيئياً ديناميكياً(DeLanda 2006) "، مما يعكس رؤية وجودية أكثر تعقيداً وقائمة على العلاقات المتبادلة.

إن تطور خطاب العدالة المكانية عبر خمسة أجيال متعاقبة يعكس التفاعل الديناميكي بين النماذج النظرية والسياقات الاجتماعية والسياسية. فقد ركّز "جيل التوزيع" (1950–1965) -الذي اتسم بـ "التحول الاجتماعي"- على التوزيع العادل للمرافق من خلال تخطيط استخدامات الأراضي، وصاحبت ذلك انتقادات ماركسية للتحيز في تخصيص الخدمات؛ غير أن تأثير هذا الجيل ظل محدوداً بسبب الجمود المؤسسي، إذ لم تتصرف المؤسسات المعنية كما ينبغي رغم ظهور أفكار جديدة حول التوزيع العادل للمكان. وفي "جيل الإجراءات" (1965–1980)، حوّل "التحول المكاني" التركيز نحو الرقابة الديمقراطية والانتقادات النيوليبرالية، حيث جرى تصور المكان كظاهرة فاعلة في الإنتاج الاجتماعي، إلا أن المؤسسات ظلت سلبية.

أما "جيل التعددية" (1980–1995) -الذي تميز بـ "التحول الثقافي"- فقد أكد على العدالة التقاطعية وسياسات الاختلاف؛ ورغم أن المؤسسات بدت نشطة ظاهرياً، إلا أنها ظلت عرضة للانتقاد بسبب استمرار استبعاد الفئات المهمشة. ووسّع "جيل الحوار" (1995–2008) نطاق الخطاب المكاني ليشمل العدالة الرقمية والبيئية وعزز الديمقراطية التشاركية في سياق "التحول نحو النطاقات المكانية(scale turn) "، لكنه واجه انقسامات اقتصادية حادة وتحديات مؤسسية عملية.

وأخيراً، يدمج "جيل الممارسة العملية- (2008–2025) (praxis) "الذي اتسم بـ "التحول نحو النشاط الميداني"- بين الفاعلين من البشر وغير البشر في فضاءات متعددة الأبعاد، ويكافح ضد الهيمنة متناولاً علاقات القوة من خلال انتقادات براغماتية جديدة. لقد تجاوز كل جيل تدريجياً قيود الجيل السابق، منتقلاً من المساواة التوزيعية إلى النشاط الميداني المنهجي، وعاملاً على مأسسة العدالة المكانية في سياقات تزداد تشابكاً من النواحي الاجتماعية والسياسية والرقمية والبيئية. في حين ركز هذا الخطاب في بداياته على تخصيص الموارد الحضرية، فإنه بات اليوم ينتقد هياكل السلطة وتواطؤ المؤسسات في تكريس المظالم المكانية.

وقد أكدت العقود الأخيرة على التمكين التشاركي، والربط بين تحليلات القوة على المستويين المحلي والعالمي. وتكشف الأجيال الخمسة لهذا الخطاب كيف تعامل "جيل التوزيع" (الماركسي) مع الحيز المكاني بوصفه وعاءً سلبياً للرأسمالية، بينما صاغ "التحول الإجرائي" (الماوركسي الجديد) الحيز المكاني كمنتج لعملية التحضر؛ في حين طوّر "الجيل التعددي" (التقاطعي) تحليلات علائقية لكنه رأى كيف تم احتواء المشاركة من قبل النيوليبرالية، وأعطى "جيل الحوار" (العولمة الرقمية) الأولوية للديمقراطية التشاركية وسط انقسامات هيكلية، بينما يواجه "جيل الممارسة العملية" (البراكسيس) الأزمات المالية والمناخية والرقمية، ساعياً إلى توحيد النظرية والممارسة.

يتعين على العدالة المكانية اليوم أن تمنح الأولوية للعدالة الشاملة على حساب الكفاءة التكنوقراطية، مع إعادة تفسير السياسات الحضرية من منظور نقدي. ولا يقتصر هذا الإطار على تقييم التخطيط المكاني فحسب، بل يغير أيضاً عملية صنع السياسات من خلال تحليل التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية في سياق إنتاج حيز مكاني عادل. وفي نهاية المطاف، **ليست العدالة المكانية مفهوماً ثابتاً**، بل ظاهرة متطورة تتكيف باستمرار مع التحولات التاريخية والأيديولوجية؛ فهي تعمل كأداة لتشخيص أوجه عدم المساواة (أو التفاوتات) الحضرية، وكإطار عمل لمستقبل مكاني تحرري.

5.الخاتمة

يؤكد هذا التحليل أن خطاب العدالة المكانية يرتبط ارتباطاً وثيقاً وجدلياً بتاريخ التحضر الرأسمالي. وقد تسارع تطوره -من مجرد اهتمام أخلاقي مجرد إلى ممارسة عملية نقدية- بفعل الثورات الصناعية المتعاقبة؛ إذ ولّدت كل ثورة أشكالاً مكانية جديدة لعدم المساواة، مما أثار بدوره ردود فعل نظرية ونضالية جديدة. إن الرحلة الممتدة من التركيز على التوزيع العادل إلى النضال من أجل السلطة الإجرائية، والاعتراف بالتعددية، والإنتاج المشترك القائم على الحوار، وصولاً إلى "الفاعلية المتجذرة"، ترسم مساراً يزداد عمقاً وتعقيداً في فهم الأبعاد المكانية للسلطة.

وتتمثل المساهمة الرئيسية لهذا التتبع التاريخي (الجينيالوجيا) في إظهار القدرة التأملية الذاتية لهذا الخطاب؛ فقد تجاوز كل جيل حدود الجيل السابق، مستوعباً أبعاداً ومواضيع وآليات جديدة للظلم. ومع ذلك،

تظل الرؤية الأكثر أهمية وتحدياً هي التعددية المتأصلة في الخطاب ذاته، والتي لا يمكن اختزالها في نمط واحد؛ فلا توجد "عدالة مكانية" أحادية، بل مجموعة متنوعة من أشكال العدالة المكانية المرتبطة بسياقات محددة. تعتمد الأهمية المستقبلية لهذا المفهوم على قدرته على استيعاب هذا التوتر: أي القدرة على توجيه السياسات التقدمية في أروقة الاتحاد الأوروبي مع التعلم في الوقت ذاته من التمدد الهادئ للمستوطنات غير الرسمية؛ وعلى نقد نموذج "المدينة الذكية" بالتوازي مع بناء منصات رقمية تقودها المجتمعات المحلية؛ وعلى التصدي لعمليات "الارتقاء العمراني الأخضر (green gentrification) "مع الدعوة في آنٍ واحد إلى تحقيق عدالة مناخية عالمية.

وعليه، فإن الفهم الأمثل للعدالة المكانية اليوم لا يصورها كوجهة نهائية، بل كممارسة يقظة ومتكاملة وتعمل عبر مستويات مكانية متعددة. وتكمن ضرورة هذا المفهوم في التفاوض المستمر بشأن العلاقة الجدلية بين المُثُل التحررية وبين المنطق الرأسمالي والاستعماري السائد والمرن في تشكيل الحيز المكاني. وتتمثل المهمة المقبلة في بناء جسور -نظرية وعملية- تربط بين أشكال العدالة المكانية المؤسسية وتلك المتمردة، بما يضمن بقاء السعي نحو العدالة حيوياً ومتعدد الأبعاد تماماً كحال المظالم التي تسعى هذه العدالة إلى تجاوزها.